تشخيص موقع الصناعة التقليدية والحرف من المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر

DIAGNOSING THE HANDICRAFT AND HANDICRAFT SITE FROM SMALL AND MICRO ENTERPRISES IN ALGERIA

مصطفى بوعقل[1]

[1] جامعة الشهيد أحمد زبانة غليزان (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/11/25 تاريخ القبول: 2019/12/18 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تشخيص مكانة الصناعة التقليدية والحرفية من التوجه العام للاستراتيجية الوطنية لدعم وترقية المؤسسات المصغرة والصغيرة وتبيان دور هذا النمط من الصناعة كمدخل ديناميكي لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يعتبر من أكثر النشاطات ديناميكية وتوليدا للثروة، وعلى الرغم من ذلك فهو يفتقر للجاهزية التي تمكنه من المنافسة والاستمرارية، ويبقى بعيدا عن تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، خصوصا في ظل الاضطرابات الاقتصادية الحادة، الأمر الذي وضع القطاع أمام تحديات صعبة وعجل بتسجيل مؤشرات في أدنى مستوياتها خلال سنة 2018.

كلمات مفتاحية: المؤسسات المصغرة والصغيرة، الصناعة التقليدية والحرف، الجزائر.

تصنيفات JEL : R39, M19.

Abstract:

This study attempts to identify the status of the Handicraft from the overall orientation of the national strategy to support and promote the MSE sector and to demonstrate its role as a dynamic entry point for employment creation and the enhancing of economic growth in Algeria.

The study concluded that Algeria's handicraft sector is one of the most dynamic and wealth-generating activities in Algeria, However, it lacks the readiness for competing and sustainability, this remain away from achieving the desired development goals, especially in light of the severe economic turmoil, which has placed the sector in the face of difficult challenges and hastened to record lowest indicators during 2018.

Keywords: Micro and Small Enterprises, Handicraft Industry, Algeria.

JEL classification codes: M19, R39.

[1] **المؤلف المرسل:** بوعقل مصطفى، **الإيميل:** mustapha.bouakel@cu-relizane.dz

1.مقدمة:

تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة محركا مهما لخلق فرص العمل ودفع النمو الاقتصادي للدول، كما أنها تمثل أداة مرنة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ومجالا خصبا للإبداع والابتكار، نظرا للسمات التي تنفرد بها والتي تجعلها قادرة على الاستمرار والتكيف مع مختلف ظروف الرواج أو الانكماش الاقتصادي. وتظهر الدراسات التجريبية أن هناك ترابطا عاليا بين درجة الفقر والبطالة والرفاه الاقتصادي ودرجة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد المعني.

وفي معظم الاقتصادات، تمثل الصناعة التقليدية والحرفية الركيزة الأساسية لهذا النمط من المؤسسات، وتعتبر المجال الأكثر ديناميكية من حيث خلق فرص العمل والمساهمة في الإنتاج الداخلي وحلقة وصل في النسيج المحلي، كما تعتبر صناعة متواضعة وأكثر استقطابا كونها تتطلب الحد الأدنى من الإنفاق، البنية التحتية والتدريب، وتعتمد بدرجة كبيرة على المهارات والموارد المتاحة محليا. وإدراكا من الحكومة الجزائرية بالدور الهام المنوط بقطاع الصناعة التقليدية في إبراز التراث الحضاري والمساهمة في النشاط الاقتصادي، فقد عملت على بعث حركية فعالة للنشاطات الحرفية على جميع المستويات وعلى رأسها تسطير مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2020 يتضمن عدة محاور أهمها تطوير التشغيل في القطاع والمساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات وتطوير العمل المنزلي لا سيما في أوساط المرأة الريفية، الربط بين تطور مشاريع البرامج وانتعاشها وضرورة ترقية الكفاءات القادرة على إدارة دواليب القطاع، كما تضمنت محاور برنامج دعم القطاع، التركيز على تحسين النوعية من خلال الدورات التكوينية في تقنيات الإنتاج والتصميم في مختلف فروع الصناعة التقليدية.

1.1.إشكالية الدراسة:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرفية أحد أبرز البدائل الهامة لتفعيل برنامج التنويع الاقتصادي، غير أن الاضطرابات الحادة الناجمة عن تدني الإيرادات النفطية وتراجع معدل النمو الاقتصادي طرح إلزامية تقويم الاستراتيجية المسطرة لمتابعة وترقية هذا القطاع والتحكم في العوامل الكفيلة بالظفر بالرهانات المستقبلية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تشخيصا شاملا لخصائص الصناعة التقليدية والحرفية المحلية، كما أن تقويم الاستراتيجية الحكومية لتأهيلها لا بد لها أن تبنى على المعرفة الدقيقة بظروفها وإمكاناتها، كما ترتكز إلى حد بعيد على إدراك وفهم المشاكل التي تحول دون تعزيز وتطوير مساهمتها في النمو الاقتصادي. وأمام هذه المتغيرات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي الخلفيات والأبعاد التي يمكن استجلاؤها من خلال تشخيص موقع الصناعة التقليدية والحرفية من قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر؟

2.1.أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نوجز أبرزها فيما يلي:

- الوقوف على التطورات والخصائص التي تميز الصناعة التقليدية والحرفية والمؤسسات المصغرة والصغيرة، وإبراز دورها التنموي في الجزائر؛
- محاولة تقييم تدخلات الأجهزة الحكومية لدعم الصناعة التقليدية والحرفية.

3.1.أهمية الدراسة:

تعاني الاستراتيجية الوطنية للدعم والتطوير عموما من ضعف التأطير وسوء تصويب الكيانات المستهدفة، وذلك نتيجة نقص الإدراك بالعوامل المحيطة بها، واستشراف تأثير تدخلاتها في الأجل المتوسط والبعيد، ومن هنا تأتي هذه الدراسة في سياق محاولة تشخيص مكانة الصناعة التقليدية والحرفية من التوجه العام للاستراتيجية الوطنية لدعم وترقية المؤسسات المصغرة والصغيرة، وتبيان دور هذا النمط من الصناعة كمدخل ديناميكي لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بهدف تصميم منهجية وطنية أكثر كفاءة وفعالية لتسيير قضايا هذا القطاع والاستجابة لمتطلباته ومحاولة تكييف نسقه مع التوجهات المعاصرة.

4.1.منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع وخصوصياته تطلبت الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف وكذا المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها في الجزائر، كما تم اللجوء إلى منهج دراسة حالة بهدف تشخيص وتقييم واقع هذا القطاع بولاية غليزان.

5.1.هيكل الدراسة:

تم التعريج في المحور الأول على واقع المؤسسات المصغرة والصغيرة والصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر، أما المحور الثاني فتم تحليل موقع الصناعة التقليدية والحرفية من سياسة دعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، في حين تم التطرق في المحور الثالث إلى قراءة في الاتجاه العام لتطور الصناعة التقليدية والحرفية بولاية غليزان.

2. واقع المؤسسات المصغرة والصغيرة والصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر

يعرف الإطار النظري اقترانا واضحا في تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة من جهة والمتوسطة من جهة أخرى، وهو ما يصعب مسألة الفصل بين معالمها ونطاقها وكيفية التعامل معها ومعوقات تطويرها، وكذلك مغزاها بالنسبة للسياسة الاقتصادية، إضافة إلى أن التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية كوزارة الصناعة والمناجم تتسم بالإجمال وتداخل البيانات، الأنماط والأنشطة، على عكس الصناعة التقليدية والحرفية والتي تتحد معظم الدراسات في ضبط أساسيات تعريفها، وهو ما يسمح بإيجاد إطار نظري وتحليلي قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديد اتجاهها العام تحديدا علميا دقيقا.

1.2. تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والحرفية:

1.1.2. تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

- **التعريف الأمريكي:** "هي كل مؤسسة يعمل بها 250 عاملا، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عاملا، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها 9 ملايين دولار" (فتحي، 2005، ص 54).
- **التعريف البريطاني:** "هي كل مشروع لا يتجاوز حجم التداول السنوي 14 مليون دولار أمريكي، وأن لا تزيد قيمة رأس المال المستثمر عن 65,5 مليون دولار أمريكي، وأن لا يفوق عدد العمال 250 فردا" (نبيل، 2007، ص25).
- **التعريف الياباني:** "هي كل مؤسسة لا يتعدى فيها رأس المال المستثمر 50 مليون ين، وعدد العمال أقل من 300 عامل" (مباركي، 2013، ص75).
- **التعريف الجزائري:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (Loi 17-02, 2017, P6).

الجدول (01): معايير تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	1 - 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10 - 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 - 250	400 مليون – 4 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج

Source: Loi 17-02 du 10/01/2017, Journal Officiel Algérien, n° 02/2017, P6.

2.1.2. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر:

تعرف الصناعة التقليدية على أنها تلك الصناعات اليدوية التي يقوم بمزاولتها فرد أو مجموعة أفراد بغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المادة المحلية الطبيعية بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية أو الاقتناء الدائم أو المؤقت (سوسن، 2015، ص10).

ولقد حاول المشرع الجزائري ضبط تعريف الصناعة التقليدية والحرف من خلال إصدار الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث جاء في نص المادة 5 منه أنّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف" (الأمر 01-96، 1996، ص4).

وتتمتع الصناعة التقليدية والحرف بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع، فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف 24 قطاع نشاط (المرسوم التنفيذي 07-339، 2007، ص18).

2.2. التطور العددي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

عرف عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع نهاية السداسي الأول لسنة 2018 تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 414 851 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 55% مقارنة بالعدد المسجل سنة 2012 والبالغ 511 550 مؤسسة، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاضا من 557 مؤسسة سنة 2012 إلى 262 مؤسسة سنة 2018 بفارق يقدر بـ 295 مؤسسة أي ما يعادل 53%، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 764 160 مؤسسة خلال سنة 2012 ليصل إلى 494 241 مؤسسة في نهاية السداسي الأول 2018 بمعدل يزيد عن 50% وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (02): تطور عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2018

مؤسسات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
خاصة	550 511	578 586	656 949	716 895	786 989	831 914	851 414
عمومية	557	547	542	532	390	267	262
حرفية	160 764	168 801	194 562	217 142	235 242	242 322	241 494
المجموع	**711 832**	**747 934**	**852 053**	**934 569**	**1 022 621**	**1 074 503**	**1 093 170**

SOURCE: Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. Bulletin d'information n°33,32,30,28,26,23,22

ومن خلال القراءة في توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال السداسي الأول لسنة 2018، يتضح أن المؤسسات الخاصة تأخذ الحصة الأوفر بحيث أصبحت تمثل أكثر من ثلاث أرباع المؤسسات المكونة للقطاع، أي ما يعادل 77,88%، فيما قدرت نسبة المؤسسات الحرفية بـ 22,09%، على غرار المؤسسات العمومية التي سجلت نسبة في حدود 0,02%.

وخلال السداسي الأول من سنة 2018 سجل الصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء CASNOS انتساب 828 مؤسسة ذات طابع حرفي، وعلى الرغم من العدد المسجل نهاية 2017 والمقدر بـ 322 242 مؤسسة إلا أن الاضطرابات الناجمة في تمويل المشاريع عجلت بتوقف

الشكل(01): توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 2018

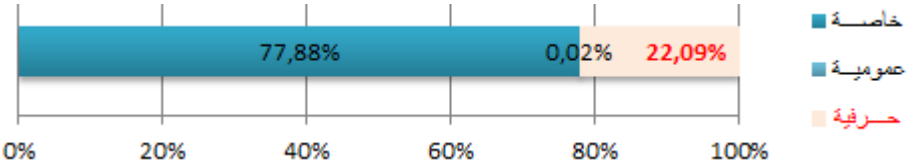

SOURCE: Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. Bulletin d'information n°33, Nov 2018, P7.

العديد من المؤسسات لينخفض بذلك العدد الإجمالي خلال 2018/06/30 إلى 494 241 مؤسسة حرفية (Ministère de l'Industrie, 2018, P10).

ومن خلال الشكل الموالي تعتبر المؤسسات المصغرة العصب الأساسي للنسيج المؤسساتي في الجزائر بعدد بلغ 1.068.027 مؤسسة وبنسبة 97,7%، مدعومة بالمؤسسات الصغيرة بعدد يقدر بـ 21.863 مؤسسة وبنسبة 2%، في حين تبقى تركيبة المؤسسات المتوسطة ضعيفة جدا أي بعدد يبلغ 3280 مؤسسة بما يعادل 0,3%.

الشكل(02): توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 2018

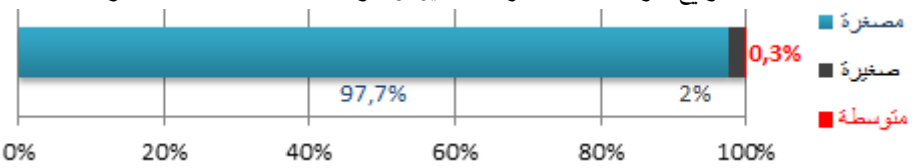

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P8

3.2. خصائص المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

1.3.2. توزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:

من خلال توزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط، يتبين أن أغلب المؤسسات تتركز في قطاعي الخدمات والحرف التقليدية بنسبة تعادل 51,4% و22,1% على الترتيب، في حين يأتي في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تراوح 16,7%، فيما سجل قطاع الفلاحة والطاقة والصناعة نسبا متدنية تعكس عزوف حاملي المشاريع نحو التوجه للاستثمار أو إحداث أنشطة جديدة نتيجة تعقد الظروف كالتمويل والعقار والخدمات الحكومية وغيرها، على عكس الصناعة التقليدية والحرفية والتي تعرف استقطابا واسعا لمختلف الشرائح بفعل أنها تتطلب الحد الأدنى من الإنفاق، البنية التحتية والتدريب، وتعتمد بدرجة كبيرة على مهارات وموارد بسيطة ومتاحة محليا، كما يمكن مزاولتها بمختلف الأشكال (بالبيت، القار والمتنقل) وهو ما يزيد من مرونتها واستجابتها لتطلعات الحرفيين.

الجدول (03): توزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	العدد	الحصة %
الفلاحة	6 877	0,629
الطاقة، المناجم، المحروقات...	2 936	0,269
البناء والأشغال العمومية	182 477	16,696
الصناعة	97 728	8,942
الخدمات	338 201	51,367
الحرف التقليدية	241 494	22,096
المجموع	**1 092 908**	**100,00**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P11.

2.3.2. توزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط:

بحسب أرقام الصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء فإن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي، توقف 17.718 مؤسسة عن النشاط خلال السداسي الأول من سنة 2018، وتعتبر الصناعة التقليدية والحرفية من أكثر الأنشطة اختلالا، حيث فقدت ما يقدر بـ 11.315 مؤسسة أي ما نسبته 63,86%، متبوعة بقطاع الفلاحة بـ 4.541 مؤسسة (25,63%)، ثم قطاعي الصحة والعدالة بنسبة تراوح 8,20% و2,31% على التوالي. من جهة أخرى فقد سجلت المؤسسات الخاصة المعنوية توقف 3.421 مؤسسة عن النشاط خلال نفس الفترة.

وبحسب تقارير وزارة الصناعة والمناجم للسنوات الأخيرة الماضية فإن نسبة توقف المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف في تزايد مستمر، وهو ما يعكس ضعف الاستراتيجية الحكومية لمرافقة هذا القطاع والاستجابة لانشغالاته، خصوصا على ضوء الاضطرابات الاقتصادية الراهنة وتجميد تمويل أغلب المشاريع، وكذا ارتفاع الضغط الحكومي كالضرائب ورخص الاستيراد وانتشار الفساد والبيروقراطية وكذا اشتداد حدة المنافسة الخارجية وتضييق الخناق على المنتج المحلي.

الجدول (04): توزع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط

	مؤسسات خاصة ذات شخص طبيعي				مؤسسات خاصة معنوية	مؤسسات عمومية
	الصحة	العدالة	الفلاحة	ح التقليدية		
العدد	1 453	409	4 541	11 315	3 421	5
النسبة %	8,20	2,31	25,63	63,86	16,18	0~

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P16.

3. موقع الصناعة التقليدية والحرفية من سياسة دعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

1.3. تدخلات مراكز التسهيل:

خلال السداسي الأول من سنة 2018، تصدر قطاعا الصناعة والخدمات قائمة المشاريع التي تخضع لمرافقة من طرف مراكز التسهيل بعدد بلغ 148 مشروع (27,3%) و143 مشروع (26,3%) على الترتيب، يليهما قطاع الفلاحة بـ 85 مشروع (15,7%)، فيما احتلت الصناعة التقليدية والحرفية المركز الرابع بـ 61 مشروع (11,2%)، فيما سجلت قطاعات التجارة، البناء والأشغال العمومية، النقل وغيرها نسبا جد ضعيفة.

الجدول (05): توزع المشاريع المرافقة من طرف مراكز التسهيل

قطاع النشاط	العدد	الحصة %
الصناعة	148	27,26
الخدمات	143	26,34
الفلاحة	85	15,65
الحرف التقليدية	61	11,23
أخرى	106	19,52
المجموع	**543**	**100,00**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P21.

2.3. تدخلات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

1.2.3. مرافقة مشاريع الإنشاء والتوسيع حسب قطاع النشاط:

يعتبر قطاع الخدمات من أكثر الأنشطة استقطابا لحاملي المشاريع منذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث بلغت الشهادات المقدمة خلال السداسي الأول لسنة 2018 حوالي 230 شهادة تأهيل في إطار إنشاء مؤسسات و1.469 شهادة مطابقة في إطار توسيع المؤسسات أي بما يعادل 33,02% من إجمالي المشاريع المدعمة من قبل الوكالة، يليه قطاع الفلاحة بـ 132.012 شهادة تأهيل و230 شهادة مطابقة، في حين احتلت الصناعة التقليدية والحرف المركز الثالث بـ 79.212 شهادة تأهيل و245 شهادة مطابقة بنسبة تعادل 11,30%.

الجدول (06): مرافقة مشاريع الإنشاء والتوسيع حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	شهادات التأهيل	شهادات المطابقة	الحصة %
الخدمات	230 775	1 469	33,02
الفلاحة	132 012	230	18,80
الحرف التقليدية	79 212	245	11,30
أخرى	255 614	3 548	37,88
المجموع	**697 613**	**5 798**	**100,00**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P27.

وبحسب هذه المعطيات فإن الصناعة التقليدية والحرف تؤشر على مدخل هام واستراتيجي لتفعيل برنامج التنويع الاقتصادي، والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية. للإشارة فإن إقبال حاملي المشاريع - المتعلقة بهذا المجال- لطلب الدعم من الوكالة يعود لاعتبارات تتعلق بالامتيازات المقدمة وأسلوب المرافقة الذي يكفل أحسن أداء للمؤسسة الناشئة.

2.2.3. تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط:

بلغ عدد المشاريع الممولة في قطاع الخدمات 106.992 مشروع بقيمة 345,09 مليار دج والذي ترتب عنه استحداث 248.915 منصب عمل، يليه قطاع النقل بـ 56.530 مشروع بقيمة 145,55 مليار دج، ثم قطاع الفلاحة بـ 55.232 مشروع بقيمة 202,17 مليار دج، في حين احتلت الصناعة التقليدية والحرفية المركز الرابع بـ 42.772 مشروع ممول بقيمة 109,95 مليار دج واستحداث 125,799 منصب شغل حتى نهاية 2018/06/30. للإشارة فقد قدرت الكلفة المتوسطة للتشغيل أزيد عن 873 ألف دج والكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة أزيد عن 2,5 مليون دج وهو ما يؤشر عن جاذبية هذا القطاع للاستثمار والمساهمة في العمالة.

الجدول (07): تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط

القطاعات	المشاريع الممولة	%	التشغيل	مبلغ الاستثمار مليار دج	كلفة التشغيل ألف دج	كلفة المؤسسة المصغرة ألف دج
الخدمات	106 992	28,6	248 915	345,09	1380,4	3209,5
النقل	56 530	15,1	96 237	145,55	1512,5	2574,9
الفلاحة	55 232	14,8	130 155	202,17	1537,9	3629,6
ح التقليدية	42 772	11,4	125 799	109,95	873,1	2570,7
المجموع	**374 325**	**100**	**892 699**	**1189,2**	**1332,1**	**3176,8**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P28.

3.2.3. توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس:

على الرغم من تقدم قطاعي الخدمات والفلاحة في مؤشري تمويل المشاريع وضمان دعمها، غير أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعتبر الأكثر إقبالا من طرف الجنس النسوي بعد المهن الحرة بإجمالي بلغ 7320 حاملة مشروع مقابل 35.452 حامل مشروع أي ما يعادل 17,11%، كما تمثل حوالي 19,11% من مجموع النساء حاملات المشاريع، ومع ذلك تبقى مشاركة المرأة جد متدنية في مختلف الأنشطة وبمعدل وطني يقدر بـ 10,23%.

ويمكن تفسير الإقبال المتزايد لحاملات المشاريع في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بنمط ممارسة الأشغال المرتكزة أساسا في البيوت، كما تمثل هذه المشاريع التي تتنوع بين الحرف

الجدول (08):توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس

القطاعات	المشاريع الممولة	الذكور	الإناث	%
المهن الحرة	323 10	5661	4662	45,16
الحرف التقليدية	772 42	35452	7320	17,11
الخدمات	992 106	89429	17563	16,42
المجموع	**325 374**	**335018**	**38307**	**10,23**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P29.

والصناعات التقليدية حلا واقعيا بالنسبة للأرامل والمطلقات وربات الأسر الفقيرة، كما أن البعض تقتحم النشاط من منظور تنامي ثقافة العمل الحر، علاوة على تعدد التخصصات النسوية كالخياطة ونسج الزرابي وتزيين الجلود وصناعة الحصير والخيام.

3.3. تدخلات الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة CNAC:

تحتل الصناعة التقليدية والحرف مكانة لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى التي تتصدر قائمة المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فمن خلال القراءة الأولية في جدول تمويل المشاريع حسب القطاع ومقارنتها بتدخلات باقي أجهزة الدعم، نجد أن هنالك تجانسا كبيرا بين توجهات حاملي المشاريع، وذلك من خلال التركيز على قطاعات الخدمات، النقل والفلاحة، على الرغم من اختلاف الأعمار والأجناس والمستويات التعليمية، وهو ما ينجر عنه تباين أيضا في الطاقات البشرية والكفاءات والمهارات، ومع ذلك تبقى هذه المفارقات تؤشر بقوة عن ضعف التوعية والتحسيس وتأطير دعم المشاريع ومرافقتها.

وقد احتلت الصناعة التقليدية والحرفية المركز الرابع بإجمالي بلغ 12.938 مشروع ممول بقيمة 41.074 مليون دج، كما ساهمت في استحداث 33.900 منصب شغل، بنسبة 11% من إجمالي المناصب، للإشارة فإن عدد حاملات المشاريع قد راوح 2897 مرأة بما يعادل 20% من إجمالي حاملات المشاريع. وعلى الرغم من ذلك تبقى نسبة المشاريع الممولة مقارنة بباقي القطاعات لا تتجاوز 9%.

الجدول (09): تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط

القطاعات	المشاريع الممولة	الحصة النسوية	التشغيل	التمويل مليون دج
النقل	45848	698	69666	118383
الخدمات	30714	5269	64926	109171
الفلاحة	19698	2332	47525	78467
الصناعة	11203	2441	32590	50695
الحرف التقليدية	12938	2897	33900	41074
المجموع	**143493**	**14471**	**300602**	**471591**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P30.

4.3. تدخلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

لقد ساهم الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 في تقديم 844.926 منحة منها 331.023 في قطاع النقل (39,18%) و172.243 منحة في قطاع الخدمات (20,39%) و148.260 منحة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية (17,55%)، من جهة فقد بلغ إجمالي التمويل 53,94 مليار دج منها 15,99 مليار دج و15,65 مليار دج لقطاعي النقل والخدمات على التوالي، فيما لم يستفد قطاع الصناعات التقليدية سوى من 8,09 مليار دج أي ما يعادل 15%.

ويعود إقبال حاملي المشاريع على طلب دعم الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر لاعتبارات تتعلق بتلاؤم طبيعة وسقف التمويل مع خصوصيات المشاريع المندرجة في إطار الصناعة التقليدية والحرفية.

الجدول (10): تمويل المشاريع حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المنح المقدمة	إجمالي التمويل مليار دج	%
النقل	331023	15,99	39,18
الخدمات	172243	15,65	20,39
الحرف التقليدية	148260	8,09	17,55
المجموع	**844926**	**53,94**	**100,00**

SOURCE: Bulletin d'information n°33, op. cit., P31.

5.3. تطور مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يتضح أن تطور عدد العمال الذي يشغل قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الموضح في الجدول (11)، أن تشغيل اليد العاملة في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2018 سجل 2.690.246 عاملا بزيادة تقدر بـ 842.129 عاملا عن العدد المسجل سنة 2012، بينما انخفضت اليد العاملة في القطاع العام من 47375 عاملا سنة 2012 إلى 22.073 سنة 2018، في المقابل عرف استحداث مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2012-2018، حيث ارتفعت عملية إحداث الشغل إلى حوالي 33% خلال سنة 2014، لتعاود الانخفاض تقريبا بنفس النسبة (43% و33% على التوالي).

ويعود ارتفاع نسبة المساهمة في التشغيل إلى زيادة معدل استحداث المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017 وتحسن ظروف استقطاب العمالة، وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسات إلى أن هناك خلل في عدد العمال المصرح بهم، نظرا لاعتماد هذا النمط من المؤسسات بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن. وكثيراً ما يجرى

تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كصندوق التأمينات الاجتماعية.

الجدول (11): تطور عدد العمال في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2018

السنوات	عدد السكان المشتغلين	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	الصناعة التقليدية	التشغيل حرف_تق/م.ص.م
2012	11.423.000	1.800.742	47.375	**1.848.117**	105.052	%5,68
2013	10.788.000	1.953.636	48.256	**2.001.892**	138.028	%6,89
2014	10.239.000	2.110.665	46.567	**2.157.232**	183.507	%8,51
2015	10.594.000	2.327.293	43.727	**2.371.020**	142.971	%6,03
2016	10.845.000	2.511.674	29.024	**2.540.698**	93.997	%3,70
2017	11.048.000	2.632.018	23.452	**2.655.470**	62.730	%2,36
2018	11.001.000	2.668.173	22.073	**2.690.246**	70.305	%2,61

Source : Bulletin des PME, n°22,23,26,28,30,32,33. ONS, Activité, Emploi & Chômage n°653,683,819,840 & Statistiques du Ministère du Tourisme et de l'Artisanat.

وعموما ويمكن القول أن الجزائر قطعت خطوات عديدة بعد 20 سنة من المجهودات المعتبرة في تطوير الصناعة التقليدية والتي يتواجد بها 350 حرفي ناشط في الميدان المولد لما يقارب 900 ألف منصب شغل مع الاقتراب من 7 إلى 8% من نسبة التشغيل الوطنية التي تساهم بقيمة مضافة بـ 254 مليار دينار نهاية سنة 2017، وهذه الأرقام تدل على أن القطاع يتحسن ويتدعم وجوده في الاقتصاد الوطني بشكل قوي جدا (elwassat.com/economy/3337, 03/10/2019, 19:30).

4. قراءة في الاتجاه العام لتطور الصناعة التقليدية والحرفية بولاية غليزان[2]

1.4. نظرة عامة حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بولاية غليزان:

يوجد حاليا حوالي 2.852 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على مستوى ولاية غليزان، وبهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية قمنا بالاتصال بمجموعة من الأجهزة الحكومية كمديرية الصناعة والمناجم، المديرية الولائية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها، والتي تعاونت بشكل إيجابي في تقديم البيانات اللازمة لنجاح الدراسة، والجدول الموالي يوضح خصائص المؤسسات التي مثلت عينة الدراسة.

الجدول رقم (12): خصائص عينة الدراسة

	مؤسسات مصغرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات متوسطة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العينة	2.618	%91,79	189	%6,62	39	%13,67	2.852	%100

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان

[2] جميع المعلومات الواردة في هذا المحور مستمدة من مديرية الصناعة والمناجم وكذا غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية غليزان.

وقد تم الاعتماد على عدد العمال في تحديد عينة الدراسة لما يمتاز به من ثبات نسبي وسهولة توفير المعلومات الخاصة به، ويظهر من خلال الجدول أن أغلبية المؤسسات الناشطة بالولاية هي مؤسسات مصغرة عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال حيث تمثل 2.618 مؤسسة مصغرة بنسبة 91,79% من حجم العينة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عاملها من 10 إلى 49 عاملا فقد قدرت بـ 189 مؤسسة صغيرة وبنسبة 6,62% من حجم العينة، في حين تمثل المؤسسات المتوسطة الحجم 39 مؤسسة بنسبة 13,67% من إجمالي المؤسسات.

1.1.4. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية غليزان

من خلال الجدول الموالي والذي يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية غليزان إلى غاية 2018/12/31، نلاحظ أن حوالي 65% من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تنشط في الأربع البلديات الأكثر نشاطا وحركية في الولاية (غليزان، وادي رهيو، جديوية ومازونة)، وتساهم في توظيف حوالي 57% من العمالة.

كما أن معظم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تتركز في بلدية غليزان بعدد يقدر بـ 1047

الجدول (13): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية غليزان

البلدية	عدد المؤسسات	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %
غليزان	1 047	36,71	6 201	35,27
وادي رهيو	490	17,18	2 478	14,09
مازونة	182	6,38	608	3,46
جديوية	143	5,01	661	3,76
الباقي (34 بلدية)	990	34,71	9 948	43,42
المجموع	**2852**	**100**	**17582**	**100**

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان

من إجمالي المؤسسات التي تنشط بالولاية وبنسبة تعادل 36.71% والتي تساهم في خلق 6201 منصب عمل ما يعادل 35.27%، وعلى الرغم من الخصائص التي يتمتع بها هذا النمط من المؤسسات إلا أن المناطق النائية والأقل كثافة سكانية تبقى أقل جاذبية لاستحداث مشاريع تنموية نظرا لسوء البنية التحية وضعف الخدمات الحكومية.

2.1.4. التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل

عرفت ولاية غليزان تطورا ملحوظا في نمو المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بحيث قدر عدد هذه الأخيرة خلال سنة 2011 بـ 6037 مؤسسة ليتواصل ارتفاعها بمتوسط نمو يعادل 5.36% سنويا ليبلغ 8511 مؤسسة مع نهاية 2018، ومن جهة أخرى فقد ساهم هذا القطاع في توفير 19343 منصب عمل خلال سنة 2011 ليرتفع خلال سنة 2018 إلى 25942 منصب وبمتوسط نمو راوح 4.65% سنويا.

الجدول (14): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل خلال الفترة 2011-2018

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	النمو سنويا	م النمو 2011-2018
عدد المؤسسات	6037	6305	6636	7013	7252	7536	8078	8511	%5,36	%40.98
مناصب الشغل	19343	20257	21258	21959	22397	22791	24788	25942	%4,65	%34.11
المناصب/مشروع	3	3	3	3	3	3	3	3	---	---

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان

للإشارة فإن الإحصاءات المستدل بها في الجدول السابق تعبر عن التطوري العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل بولاية غليزان في شكلها التراكمي، نظرا لعدم توفر المعطيات بعد حذف المؤسسات المتوقفة عن النشاط.

2.4. دور الصناعة التقليدية والحرفية في إحداث الأنشطة ومناصب الشغل في ولاية غليزان

1.2.4. حركية إنشاء الأنشطة:

يعتبر مؤشر إنشاء الأنشطة أحد المؤشرات ذات الدلالة الهامة لمعرفة صورة القطاع، وهو ما يسمح بالاطلاع على الوضعية بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في الالتحاق بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، كما أنه لا تكون هناك جدوى من وراء التركيز على عدد الفاعلين وعدد المشطوبين من دون أن تكون هناك خلفية يعتمد عليها وهي الوعاء الكلي لإجراء مثل هذه الحركيات الخاصة بالفقدان والفاعلين الحاليين.

الجدول (15): حركية إنشاء الأنشطة خلال الفترة 2011-2017

التعيين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانشاء	479	793	914	998	757	738	601
التراكمي	3234	4027	4941	5939	6696	7434	8035
النمو%	17.39	24.52	22.70	20.20	12.75	11.02	8.08

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية غليزان

يلحظ المتتبع لحركية إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية والحرف خلال فترة ثمانية عشر سنة من عمر القطاع على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف غليزان أن هناك ثلاث فترات أساسية:

فترة البداية وتتلخص في السنتين الأوليتين 1999-2000 حيث يلاحظ ارتفاع أرقام إنشاء النشاطات، فقد عرفت غرفة غليزان تسجيل 432 نشاط سنة 1999 وتسجيل 281 نشاط خلال السنة الموالية. في حين تشهد حركية إنشاء الأنشطة استقرار نسبيا خلال السنوات السبع 2001-2007 الموالية للفترة الأولى، وهو ما يجعلنا نسميها بفترة الاستقرار النسبي لإنشاء النشاطات وبمتوسط 168 نشاط سنويا بينما تتغير حركية إنشاء الأنشطة بشكل تصاعدي ملحوظ خلال الخمس سنوات الموالية، حيث نسجل 310 نشاط لسنة 2009 و328 نشاط لسنة 2010 و 479 نشاط خلال سنة 2011 و 793

نشاط خلال سنة 2012 و 914 نشاط خلال سنة 2013 ثم 998 نشاط خلال سنة 2014 نلاحظ الارتفاع الكبير للأنشطة المسجلة خلال سنة 2014 والذي تجاوز متوسط الإنشاء خلال فترة 1999-2014 بأكثر من ثلاث مرات، إلا أنه تراجع خلال سنة 2015 ليبلغ 757 نشاط وسنة 2016 ب738 نشاط أما سنة 2017 فبلغ 601 نشاط.

بخصوص هذه التغيرات والاختلافات المسجلة عل مستوى حركية إنشاء الأنشطة على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف غليزان، فإنه يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

إن حركية الإنشاء الكبير للأنشطة في البداية يعود بالدرجة الأولى إلى الوضعية التي شهدها القطاع في تلك الفترة والتي كان تأثيرها واضحا، فالأمر لا يتعلق بإنشاء الأنشطة وإنما يتعلق بإعادة تسجيلها بعد أن تم تحويل سجل الصناعة التقليدية والحرف من البلديات إلى غرف الصناعة التقليدية والحرف، وقد أثرت هذه العملية بشكل واضح على حركية الإنشاء خصوصا في السنتين الأوليتين.

إن الاستقرار في حركية إنشاء الأنشطة خلال السنوات السبعة (2001-2007) يعطي صورة واضحة عن الاستقرار النسبي لحركية الأنشطة بهذه الغرفة وهو ما يعني أن الصور الطبيعية لحركية الانشاء في مستوى 268 نشاط سنويا.

يعود الارتفاع المفاجئ لحركية انشاء الأنشطة والذي يظهر خلال سنتي 2009 و2010 إلى جملة البرامج المحلية والتي أدت فيها غرفة الصناعة التقليدية والحرف، وكذا مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا لا سيما من خلال نشاطات المرافقة والتحسيس والتكوين، وبعث البرامج التي تدفع إلى التكامل في أداء المهام (برامج التنمية المحلية وبرامج نظام الانتاج المحلي) أما بالنسبة للفترة 2012-2017 فقد عرفت ارتفاعا كبيرا ومحسوسا من خلال إنشاء مجموع 4801 نشاط بـ 793 نشاط سنة 2012 و914 نشاط سنة 2013، ثم 998 نشاط خلال سنة 2014 ليتقلص إلى 757 نشاط خلال سنة 2015، ثم راوح ما مجمله 738 و601 نشاط لسنتي 2016 و2017 على التوالي. ويرجع هذا إلى نشأة الغرفة الجديدة على مستوى ولاية غليزان والعمل التحسيسي الكبير الذي قامت به لدى مختلف الجهات مع مباشرة نشاطها على مستوى دار الصناعة التقليدية. وعموما تقدم هذه الفترة متوسط إنشاء مقدر بـ 463 نشاط سنويا مع ارتفاع كبير خلال سنة 2014، وتراجع نسبي خلال فترة ما بين 2015-2017.

2.2.4. حركية إنشاء مناصب العمل:

باعتبار أن حركية إنشاء مناصب الشغل مرتبطة ارتباطا طرديا مع حركية إنشاء الأنشطة فإن التفسير المقدم لحركية إنشاء الأنشطة يصدق لتقدير وتفسير حركية إنشاء مناصب الشغل على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف لغليزان.

الجدول (16):حركية إنشاء مناصب العمل خلال الفترة 2011-2017

التعيين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنشاء	958	2035	2425	2748	2003	1837	1527
التراكمي	6468	8503	10928	13676	15679	17516	19043
النمو%	17.39	31.46	28.52	25.15	14.56	11.72	8.72

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية غليزان

تميزت الفترة (2003-2017) والمعروفة بفترة الاستقرار أو مرحلة تنفيذ الاستراتيجية القطاعية، بقدرة على إنشاء مناصب شغل بلغت 1122 منصب شغل سنويا. وكمحصلة للفترتين وبشكل كلي نسجل أن القطاع له إمكانية خلق 1122 منصب شغل سنويا.

وإذا ما أخذت هذه النتائج على امتداد هذه الفترة (1999-2017) لأجل رسم أهداف القطاع على مستوى غرفة غليزان في مجال تحقيق الشغل فإن ذلك ينبغي أن يتم وفق الأبعاد التالية:

- الأبعاد التي تأخذ الفترة بكاملها كمرجعية لتسطير أهداف للغرفة في مجال تحقيق مناصب الشغل حيث لا ينبغي أن تقل المناصب العاملة الواجب توفيره في القطاع عن 548 منصب شغل.
- الأبعاد التي تأخذ على فترة بلورة وتنفيذ الاستراتيجية القطاعية (2003-2017) لذا ينبغي على الغرفة أن تسعى لضمان تأطير 1122 منصب شغل جديد على مستواها وأن تحافظ على ذلك للحفاظ على نسبة النمو في إنشاء مناصب الشغل، كما يمكن من جانب ثالث تبني بعد وسطي يكون محصلة للبعدين السابقين في رسم أهداف السياسة التشغيلية على مستوى قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية غليزان.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق مثل هذه النتائج لا يمكن الحديث عنه بمعزل عن السباق العام الذي ولد مثل هذه الأرقام فإذا ما رغب القطاع في تحقيق مثل هذه الأرقام فعليه أن يضمن استمرار الأداء الراهن الذي يقوم به مجموع المتدخلين في الواقع، ومن خلال مختلف البرامج التي أصبحت حاضرة محليا ووطنيا.

3.2.4. حركية فقدان الأنشطة خلال سنتي 2016 و2017:

أقرت الغرفة أن النشاط الأكثر إقبالا من حيث الشطب خلال سنة 2017 هو نشاط القماش والمواد الغذائية بالنسبة لميدان الصناعة التقليدية والفنية، إضافة إلى نشاط التغذية والحديد بالنسبة لميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، من جهة أخرى فقد عرف لميدان الصناعة التقليدية لإنتاج لخدمات توقف عدة نشاطات خاصة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، الخرفة، التزيين والنظافة.

وبالمقارنة مع سنة 2016 نجد أنها نفس النشاطات الأكثر حركية من حيث الشطب، وهو ما يؤشر على استمرار وتعميق أثر العوامل المؤدية إلى وفاة هاته الأنشطة، ويمكن إرجاع ذلك لاعتبارين مهمين، يمكن أولها في ضعف تشخيص المعيقات التي تحول دون دفع المقاولين لمزاولة مشاريع بصفة مستقرة

نتيجة تعقد المحيط السوسيو-اقتصادي، أما الثاني فيتعلق بضعف قدرة الأجهزة المشرفة على تأطير نشاط الصناعة التقليدية على توليد حلول تساهم في نمو المؤسسات الناشئة واستدامتها، وتوفير آليات فعالة للدعم وعلى رأسها تنويع مصادر التمويل وكفاءة عمليات المرافقة، وتنمية الفكر الاستراتيجي للمقاولين، إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بدفع الضرائب وتأمينات الضمان الاجتماعي والتسويق وغيرها.

والجدير بالذكر أن شطب الأنشطة قد عرف انخفاضا محسوسا خلال سنة 2017، حيث تم شطب 147 نشاطا في ميدان الصناعة التقليدية والفنية و46 نشاطا بالنسبة لميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، و199 نشاطا في ميدان الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات. في المقابل تم شطب 120 نشاطا في ميدان الصناعة التقليدية والفنية و40 نشاطا بالنسبة لميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، و183 نشاطا في ميدان الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات.

5.الخاتمة:

إن المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حققت نتائج إيجابية نسبية من منظور الكثافة العددية، التشغيل وغيرها، كما سجلت أجهزة الدعم أداء مهما في تمويل وتأطير عملية إنشاء المؤسسات ومرافقتها، من جهة أخرى يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من أكثر النشاطات ديناميكية وتوليدا للثروة، وعلى الرغم من ذلك فهو يفتقر للجاهزية التي تمكنه من المنافسة والاستمرارية ويبقى بعيدا عن تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، خصوصا في ظل الاضطرابات الاقتصادية الحادة، الأمر الذي وضع القطاع أمام تحديات صعبة وعجل بتسجيل مؤشرات في أدنى مستوياتها خلال سنة 2018، مما استوجب إعادة تقويم الاستراتيجية الوطنية وتصميم منهجية أكثر كفاءة وفعالية لتسيير قضايا هذا القطاع والاستجابة لمتطلباته ومحاولة تكييف نسقه مع التوجهات المعاصرة.

1.5.نتائج الدراسة:

إن تشخيص موقع الصناعة التقليدية والحرف من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة سمح باستخلاص النتائج التالية:

- يعاني قطاع الصناعة التقليدية والحرف من ضعف التشريعات المسطرة لترقيته وتأطيره، إضافة إلى أن أغلب برامج الدعم موجهة لقطاعات الخدمات، النقل والفلاحة على حساب الصناعة التقليدية والحرف، كما أن انخفاض الموارد المالية الذاتية وصعوبة الحصول على القروض الميسرة أدى إلى هجرة اليد العاملة في قطاع الصناعة التقليدية إلى مجالات عمل أسهل وذات مردود أعلى؛

- إن تهميش قطاع الصناعة التقليدية والحرف مقارنة بالقطاعات الأخرى وتبنيه من طرف عدة وزارات أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ودقيقة تساهم في تحديد التوجهات العامة لهذا القطاع، كما أن ترقية الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني مرهون بمدى ضبط عملية تشخيص واقع هذا القطاع والمعرفة الدقيقة بظروفه وإمكاناته والفهم الجيد لمشاكله ومقتضياته؛
- يعاني قطاع الصناعة التقليدية من نقص برامج التكوين وضعف تأطير المراكز المتخصصة إضافة إلى الافتقار للإبداع والابتكار بفعل ضعف استغلال مخرجات البحث العلمي في هذا المجال، كما أن ضعف تنافسية المنتجات المحلية عجل باندثار عديد الحرف والصناعات التقليدية، إضافة إلى غياب المبادرات الحكومية لدعم هذه المنتجات سواء محليا أو حتى بخصوص مسألة اختراقها للأسواق الأجنبية؛
- نقص الدراسات التي تهتم بقطاع الصناعة التقليدية والحرف وغياب التقارير الخاصة بها كون أن أغلب الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المحلية تتسم بالإجمال وتداخل البيانات، الأنماط والأنشطة؛
- يحتاج قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى عصرنته وترقيته بالشكل الذي يضمن الاستجابة لمتطلباته ومحاولة تكييف نسقه مع التوجهات الدولية؛

2.5.مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة جملة من الإرشادات والترتيبات التي يمكن أن تخدم المسؤولين، صناع القرار، والباحثين ويمكن إيجازها كما يلي:

- تسطير استراتيجية وطنية تتكامل فيها عناصر المرونة، الفعالية، الدقة والشمول وتصوب فقط لخدمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛
- ضرورة تخصيص برامج، سياسات وأجهزة لدعم إنشاء المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف، والتكفل بمرافقتها وتأطير وصولها إلى الخدمات العمومية؛
- إيلاء أهمية بالغة لقطاع الصناعة التقليدية باعتباره أحد أهم البدائل التنموية التي تندرج في إطار التنويع الاقتصادي، ويطرح رهانات مستقبلية واعدة وقادرة على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية المحلية؛
- تشجيع المنتج المحلي على تجاوز الحدود الوطنية من خلال تنويع الامتيازات المالية، الجبائية والتجارية، وتوفير قنوات تسويقية أكثر استقرارا واستدامة؛
- تثمين جهود التوعية والتحسيس قصد إعادة تقويم توجهات حاملي المشاريع واستقطابهم للاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية، وتعزيز مشاركة الجنس النسوي؛

- ضرورة دعم الحماية الفكرية للمنتج ووضع خطة لتأهيل المؤسسات الحرفية، وتنمية روح المبادرة بين الحرفيين، وتشجيع الأسواق المحلية وتطوير الحرف في القرى.

6.قائمة المراجع والمصادر:

1. الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، الصادرة في 1996/01/14.
2. المدير العام للصناعة التقليدية بوزارة السياحة شكري بن زعرور، قطاع الصناعة التقليدية أحسن بديل للخروج من التبعية للمحروقات، مقال متاح على موقعhttps://elwassat.com/economy/3337.html ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03.
3. المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في 2007/11/5.
4. سوسن إبراهيم رجب، (2015)، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الصناعات والحرف اليدوية وتعزيز قدرتها على الابداع، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول.
5. فتحي السيد عبده السيد أحمد، (2005)، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
6. مباركي سمرة، (2013)، تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس.
7. نبيل جواد، (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، لبنان.
8. Bulletin d'information Statistique PME n°33, (Novembre 2018), Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
9. Bulletin d'information Statistique PME n°32, (Mai 2018), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
10. Bulletin d'information Statistique PME n°30, (Mai 2017), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
11. Bulletin d'information Statistique PME n°28, (Mai 2017), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
12. Bulletin d'information Statistique PME n°26, (Avril 2015), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
13. Bulletin d'information Statistique PME n°23, (Novembre 2013), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
14. Bulletin d'information Statistique PME n°22, (Avril 2013), ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.
15. Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage n°653, 2013
16. Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage n°683, 09/2014.
17. Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage n°819, 04/2018.
18. Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage n°840, 09/2018.
19. Loi n°17-02 du 10 Janvier 2017 portant la loi d'orientation sur la promotion des petites et moyennes entreprises (PME), Journal Officiel Algérien, n°02/2017.

20. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, https://www.mta.gov.dz/?page_id=1265